2me Année, No. 61.

Lundi-3-9-1934

الرسالة

مجلة أسبوعية للآداب والعلوم والفنون

ARRISSALAH

Revue Hebdomadaire Littéraire Scientifique et Artistique

صاحب المجلة ومديرها ورئيس تحريرها المسئول
احمد حسن الزيات

الادارة
بشارع الساحة رقم ٣٩
بالقاهرة
تليفون رقم ٤٢٣٩٠ | ٤٠٥٣٠

بدل الاشتراك عن سنة

م	
٦٠	فى مصر والسودان
٨٠	فى الأقطار العربية
١٠٠	فى سائر الممالك الأخرى
١٢٠	فى العراق بالبريد السريع
١	ثمن العدد الواحد

الأعلانات يتفق عليها مع الأدارة

العـــدد ٦١ « القاهرة فى يوم الاثنين ٢٤ جمادى الاولى سنة ١٣٥٣ — ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٤ » السنة الثانية

فهرس العـــدد

صفحة		
١٤٤١	الأخلاق والتشريع	: « ع »
١٤٤٣	تربـــة لؤلؤية	: الأستاذ مصطفى صادق الرافعى
١٤٤٦	حديث الحرب	: الأستاذ محمد عبد الله عنان
١٤٤٩	ماهو أدب اليوم	: الأستاذ كرم ملحم كرم
١٤٥٢	لا تحزنى	: جورج وغريس
١٤٥٣	الأزمة كما يراها الاقتصاديون	: عبد العزيز عبد الكريم
١٤٥٦	الرواية المسرحية	: أحمد حسن الزيات
١٤٥٩	منزل هو منزلك	: ذو الطاءين
١٤٦١	الضب	: ابو القاسم محمد بدرى
١٤٦٤	مصطفى كمال : للكاتب ارمسترونج	: ترجمة حقى عالى
١٤٦٥	مشهد ومكة	: الأستاذ امين الخولى
١٤٦٧	اليابان تلقى على الشرق درساً	: الأستاذ محمد مختار
١٤٦٨	ليلى العفيفة للاستاذ عبد المطلب	: محمد السيد المويلحى
١٤٧٢	ليلة البدر (قصيدة)	: الأستاذ احمد رامى
١٤٧٢	تعـــالى (قصيدة)	
١٤٧٢	الضرير (قصيدة)	: ترجمة محمد متولى بدر
١٤٧٣	بعض الأسماك الغريبة فى البحر الأحمر	: الدكتور كرسلاند
١٤٧٥	الأنشودة (قصة)	: يوليوس كرودى
١٤٧٧	ســـافو (رواية)	: ترجمة الأستاذ محمود خيرت
١٤٧٩	ماقل ودل (كتاب)	: « ع »
١٤٨٠	المهاتما غاندى (كتاب)	: « ع »

الأخـــلاق والتشريع

إذا كان الصيف موسم التنزه والاستحمام وجوب الشواطىء ، فهو أيضاً موسم التحدث عن الأخلاق . ففى كل صيف يتجدد لدينا حديث الأخلاق وانحلالها ، وما تجنيه عليها مناظر الاستحمام والعرى المثيرة ؛ وقد بلغت هذه المناظر على شواطىء الأسكندرية فيما يظهر حداً مزعجاً من التبذل والتهتك ، وأثارت عاصفة شديدة من الاحتجاج والسخط ، وارتفعت الصيحة بوجوب وضع حد لهذه الأباحة الخطرة ؛ فاهتمت الحكومة وتدخلت إدارة الأمن العام ، ووضعت قيوداً جديدة على الاستحمام والنزه البحرية والركوب أو الجلوس بملابس البحر ، تحقق فى نظرها مستوى معيناً من الحشمة والحياء والصون

وثار أيضاً حديث الأفلام والمناظر السينمائية المنافية للحياء ، وانتهى إلينا صدى تلك الحملات القوية التى تنظم فى أمريكا ، وتنظمها الكنيسة بالأخص لمحاربة هذه الأفلام والمناظر المثيرة المفسدة لأخلاق النشء والشباب ؛ وقيل بحق إننا فى مصر أشد حاجة إلى مقاومة هذا الخطر الأخلاق ؛ فاهتمت لذلك لجنة الرقابة الأدبية ، واقترحت على وزارة الداخلية أن تشدد الرقابة على الأفلام المصورة الواردة من الخارج ، فأقرت الاقتراح وستعمل لتنفيذه .

وهكذا كلما ارتفعت الشكوى من خطر على الدين أو الأخلاق ، اتجهت الأنظار إلى الحكومة ، وطلب إليها العمل لمقاومة هذا الخطر . والحكومة فى مصر هى حامية الدين والأخلاق . والحكومة فى جميع الأمم المتمدنة تضطلع بمثل هذه المهمة وتحمل مثل هذه التبعة ؛ ولكنها لاتنفرد بتأدية هذا الواجب ، وإنما تقوم به إلى جانب القوى المعنوية والاجتماعية الأخرى ، وتمد إليها يد العون متى احتاجت . أما فى مصر فالمفروض أن الحكومة تقوم فى هذا السبيل بكل شىء ، وتحمل كل تبعة ، وعليها وحدها يقع عبء التقويم والاصلاح

وليس هنا مقام التحدث عن أسباب هذه الظاهرة ، وإن كان وجودها طبيعياً فى بلد تقبض حكومته على جميع السلطات ، وتسيطر على جميع الحريات والقوى المادية والاجتماعية ؛ ولكنا نتساءل فقط : هل يكفى تدخل الحكومة لدرء الشر ، أو بعبارة أخرى هل يعتبر التشريع وسيلة ناجعة لتقويم الأخلاق ؟ لقد اعترض بعض النقدة حينما فرضت الحكومة تلك القيود الجديدة على ملابس البحر والنزه البحرية ، وقالوا إن الأخلاق لاتقوم بالتشريع ، وإن تيار الفساد أقوى من أن تحده مثل هذه القيود . وربما كان ذلك حقاً فى ذاته ؛ فالتشريع وحده لايكفى لقمع الفساد وتقويم الأخلاق ، بل يجب أن تتضافر معه جميع القوى والعناصر التهذيبية الأخرى ، فى البيت والأسرة والمدرسة والمجتمع ، ولكن التشريع لابد منه فى بلد تسيطر الحكومة فيه على كل شىء : على التعليم والتربية ، وتكوين التفكير والأخلاق ؛ وتنظيم المجتمع ، والتشريع أول وأهم خطوة فى بلد لم يستكمل نضجه فى التهذيب والثقافة ، وفى بلد تنزوه أسفل عناصر المدنية الغربية ؛ وفى مجتمع لايفهم التمدن إلا بأنه اقتباس للخلال والأزياء الغربية الخليعة ، والانحدار إلى مهاوى التهتك ، وإهدار قواعد الحياء والحشمة ، والانغماس فى شر ما تنغمس فيه العناصر الأجنبية الوضيعة .

وحيثما يسرى الفساد إلى مجتمع مناع فيه وازع التربية والحياء والأخلاق ، وجب أن يمثل وازع التشريع والإكراه ، ونريد هنا التشريع الحكيم النزيه المبنى على دراسة عميقة وتمحيص مستنير . نعم إن التشريع لايحدث أثره سراعاً ، ولكنه يذلل الطريق دائماً للغاية المثلى ، وفى جميع الأمم الغربية يتخذ التشريع وسيلة لحماية الأخلاق وتقويمها ؛ ففى انكلترا قوانين لحماية الأحداث من خطر ارتياد المقاهى والملاهى منفردين ولحماية أخلاقهم فى المصنع ؛ وقد لجأت الفاشية فى إيطاليا إلى التشريع لمعالجة الفساد الأخلاقى الذى بثته فوضى ما بعد الحرب إلى كل طبقات المجتمع ، فأصدرت قوانين عديدة لمحاربة الخلاعة والتهتك ومطاردة الملاهى المبتذلة ، وتناول التشريع أزياء المرأة لحتم أن تكون ذات طول معين ؛ وردت المرأة الايطالية بقوة التشريع إلى الأسرة والمنزل ، وحملت على تقديس الزواج والأمومة ، واحتقار الأمعان فى التبرج واللهو الخليع ؛ وحذت الوطنية الاشتراكية فى المانيا حذو الفاشية فى ذلك ، فلجأت إلى التشريع فى مطاردة الفساد الاخلاقى والملاهى المبتذلة ، وأغلقت مئات الحانات والمنتديات المريبة فى برلين وغيرها ، وردت المرأة الألمانية الى حظيرة الأسرة ، ووعد بينها وبين العمل الخارجى جهد الاستطاعة ، إلى غير ذلك من الوسائل والاجراءات التى أريد بها صون الأخلاق بعد ما وصلت إلى أبعد حدود الانحلال ، ورفع مستوى الحياء والحشمة بعد أن هبط إلى الدرك الأسفل .

وفى تركيا الكمالية ، كان التشريع وسيلة التحرير والتمدن ، فلما طغى سيل الفساد الأخلاقى فى مجتمع لم ينضج بعد لمثل هذا الأغراق والتطرف ، عادت حكومة أنقرة فلجأت إلى التشريع أيضاً لكبح جماح ما أطلقت عنانه بادىء بدء ، وحماية النشء والشباب من الاندفاع فى حريات لم يألفوها ، وكانت وبالاً على أخلاقهم ونفوسهم .

والخلاصة أننا لانعترض على التشريع فى ذاته كوسيلة لحماية الأخلاق والآداب ؛ فلنا فى ذلك أسوة بكثير من الأمم الغربية ذات الأخلاق والمدنية ؛ ومادمنا نخضع لمثل هذه الظروف والنظم ، فلا مناص من الألتجاء فى الاصلاح إلى وسائل الاكراه ؛ ولكن الذى نعترض عليه حقاً هو أن هذه القوانين التى توضع لمعالجة هذه الشئون ليست دائماً على جانب كبير من الحكمة والاتزان ، ولا تقوم دائماً على نزاهة القصد والغاية ؛ وإنما توضع فى الغالب لتهدئة بعض الحملات المزعجة ، ومعالجة بعض الحالات المؤقتة ، والتماس شىء من المديح والرضى بما

؟ فع ؟